REVUE MAGHREBINE MANAGEMENT DES ORGANISATIONS Vol.3, N°1, Décembre 2019
ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لمجموعة من الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2016

The impact of demand of labor in economic growth a standard analytical study For a group of arab countries with reference to the situation of Algeriaduringtheperiod1990-2016

بوسالم أبوبكر
المركز الجامعي ميلة، الجزائر
Bakeur87@yahoo.fr
*شرفي آسية
جامعة المدية، الجزائر
Asya.cherfi@outlook.fr
حسيني وسام
جامعة المدية، الجزائر
Hocini.ouissam@univ-medea.dz

Reçu 29-05-2019	Accepté 17-11-2019	Publié en ligne 25-12- 2019

ملخص:

العمل له دور مهم في الحياة الاقتصادية، فهو يعبر عن ذلك النشاط الهادف، المبذول في عملية الإنتاجية، حيث تمثل الأيدي العاملة أحد أهم العوامل الإنتاج.لهذا أخذ الطلب على العمل الاهتمام الأكبر من طرف الباحثين خاصة لمساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي. تسعى الدراسة إلى إبراز أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2016، من خلال تحليل تطور كل من القوة العاملة، الطلب على العمل في الدول العربية، أما الجزائر فقد شملت الدراسة ثلاثة قطاعات الفلاحة، الخدمات والصناعة، من خلال توضيح أهم تطورات طلب العمل خلال فترات مختلفة وكيفية توزيعها،والدراسة القياسية لأثر طلب على العمل في النمو الاقتصادي في تلك القطاعات باستخدام نماذج الانحدار غير المرتبطة ظاهريا (SUR).

الكلمات المفتاحية: طلب على العمل، النمو الاقتصادي، الدول العربية.

Abstract:

Labor has an important role in economic life It reflects the purposeful activity of production, where labor is one of the most important factors of production. Therefore, the demand for labor has taken the greatest interest of the researchers, especially for its contribution to economic growth. The study seeks to highlight the impact of the demand for labor on economic growth during the period 1990-2016, by analyzing the development of the labor force and the demand for labor in the Arab countries. Algeria examined the three sectors of agriculture, services and industry by clarifying the most important developments The demand for work during different periods and how they are distributed, and the standard study Demand for Employment of the effect of demand on economic growth in these sectors using the SUR models.

Keywords: labor demand ,Economic Growth, Arab Countries.

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

1-المقدمة:

تهدف كل دول العالم في سياستها الاقتصادية إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم، من خلال العمل والبحث عن السبل والوسائل التي تعمل بدورها على رفع النمو الاقتصادي، والمتمثل في الناتج المحلي الخام، ومنه رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع. وعليه نجد أنّ معدلات النمو الاقتصادي متفاوتة من دولة إلى أخرى، حسب قدرة كل دولة على استغلالها وتحديدها الأمثل للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، حيث تطرقت العديد من النظريات الاقتصادية منذ القدم إلى دراسة وتقديم العديد من النماذج الاقتصادية سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وذلك من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى المؤثرة فيه، إذ يعد الطلب على العمل أحد المتغيرات المفسرة في دالة النمو الاقتصادي (دالة الناتج المحلي الخام)، فعلى المستوى الكلي يعتبر الطلب على العمل قدرة اقتصاد الدولة على توفير مناصب عمل في فترة زمنية معينة وأجر حقيقي معين، وعليه عرف هذا الموضوع اهتماما خاصا من طرف الأبحاث والدراسات الاقتصادية والحكومات باعتباره أهم عناصر الإنتاج في الأمدين القصير والطويل.

تسعى الدول العربية كغيرها من دول العالم لرفع معدل نموها الاقتصادي، فهو يمثل هدفها الرئيسي لأن جميع هذه الدول تعدّ من الدول النامية، فبرغم من أنها غنية بالموارد الطبيعية إلا أنها فقيرة نتيجة الاختلالات في اقتصادها، وعدم استغلالها الأمثل لثرواتها وخاصة العنصر البشري فهي تتميز دون غيرها من الدول بقوة عاملة كبيرة، وهذا يعود إلى تركيبتها السكانية فمعظمهم من فئة الشباب، غير أن نسبة البطالة فيها مرتفعة بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات العربية من أجل توفير مناصب عمل، وذلك بإنشاء مؤسسات وتمويل المشاريع المختلفة في طريقة العمل، إلا أن هدفها هو استحداث مناصب عمل جديدة تتماشى ومتطلبات سوق العمل من أجل رفع الإنتاج وتحريك عجلة النمو الاقتصادي .

فمن خلال ما سبق، وفي إطار دراسة أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي نطرح الإشكالية الآتية:

ما واقع الطلب على العمل في الدول العربية وأثره في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **أهداف البحث:**

- معرفة واقع العمل والطلب عليه في الدول العربية بمختلف جوانبه.
- معرفة أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية لحالة الجزائر.

- **الدراسات السابقة:**

- **العوفي حكيمة وبصدار زليخة. (2017)، "سوق العمل والنمو الاقتصادي نموذج ARDL"**، مقال في مجلة التنظيم والعمل، العدد2، جامعة معسكر. توصلت الدراسة إلى أن الوكالات المستحدثة لتدعيم التشغيل أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة حيث قدرت الإحصاءات ما يقارب 4ملايين منصب عمل بين دائم ومؤقت.
- **شقبقب عيسى.**(2011)،"**النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر"**، مقال في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد6، جامعة الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع الاقتصادي يؤثر على حجم الفئة المشتغلة، والركود الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات انعكس سلبا على تطور العمالة، كما توصلت إلى أن قطاع الإدارة هو المصدر الأول للعمل في الجزائر بالرغم من انه لا يؤثر في حجم النشاط الاقتصادي.
- **بدر شحادة خمدان.** (2013)، "**أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين"**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد1، فلسطين. وتوصلت النتائج إلى موائمة الخرجين مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، حيث أصبح مساهمتهم أكثر فعالية، باعتباره مؤشر مهم في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية.

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

- **منهج البحث:**

من أجل الإجابة على إشكالية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والوصفي التحليلي،حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل الإحاطة بالمفاهيم العامة الخاصة بالطلب على العمل والنمو الاقتصادي، وأما المنهج الوصفي التحليلي فقد استخدم في دراسة واقع الطلب على العمل في النمو الاقتصادي في الدول العربية. وبحكم طبيعة الدراسات الكمية لموضوعنا تم استخدام المنهج الاستقرائي بأدواته المختلفة القياسية والإحصائية نموذج معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهريا SeeminglyUnrelatedRegression (SUR) لدراسة علاقة المتغيرات فيما بينها ومعرفة إمكانية وجود علاقة بين القطاعات.

2-ماهية طلب على العمل:

2-1. مفاهيم أساسية حول العمل:

للعمل تعاريف مختلفة:

التعريف 1: هو ما يقوم به الإنسان من نشاط إنتاجي في وظيفة أو مهنة أو حرفة.(بلال، 2009، ص26).

التعريف 2: العمل يعبر على ذلك النشاط الواعي والهادف، المبذول في عملية الإنتاج أي في استعمال أدوات الإنتاج من تحويل مادة العمل. (ناصر، 1998، ص 134)

التعريف 3: العمل هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجردا.(بوفحص، 2004، ص43).

2-2. خصائص العمل:

- إن العمل يعبر عن بذل جهد عقلي وفكري لغرض تحقيق وتحصيل مقابل، يتخذ أشكالا وأنواعا.
- إن العمل نتيجة تقديم منتجات ذات قيمة، وتختلف طبيعتها باختلاف طبيعة العمل المقدم والموارد المستعملة فيه، وهي المنتجات المقدمة إلى الاستعمال البشري.
- يخضع العمل إلى الإحصاء أو القياس، وهو عنصر ملازم له لعدة أسباب منها ما يرتبط بتقديم المنتج الذي يقابله، وقد أخذ صورة الزمن المنفق في عملية العمل في أجل الإنتاج أول الأمر، ليقيّم هذا الجهد فيما بعد بقيم نقدية وغيرها.
- باعتباره ظاهرة اجتماعية، فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه.
- يتميز العامل والعمل بالتعقيد، نتيجة الظروف المحيطة بالإنسان.
- مع تطور التكنولوجيا، وطرق تنظيم المؤسسات، والتطور الحضاري ليزداد تعقد العمل وبالتالي تعقيد الآلة ودورها في العمل.
- بتدخل القوانين والتنظيمات المفروضة من طرف الأنظمة والدول، وكذلك دور النقابات المتزايدة في هذا المجال يزيد من تعقد وتشابك موضوع العمل.

ومن كل هذا أصبح العمل اليوم، لا يمكن أن يغطيه نوع من الدراسات أو العلوم، بل مجالا خصبا لكثير من العلوم والمناهج للتطرق إليه، بعد أن كان حكرا على المتخصصين في علوم الاقتصادية، وقد أعطت النظرية النفسية والسيسيولوجيا دفعا قويا لفهم العمل وطبيعته.(ناصر، 1998، ص136).

2-3. تعريف الطلب على العمل ومحدداته:

2-3-1. تعريف الطلب على العمل:

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

التعريف 1: إن الطلب على العمل على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند اجر حقيقي معين، ويعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال.

والطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند اجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه فأن صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل. (مدحت، 2009، ص31).

التعريف 2: الطلب على العمل هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين ويعبر عنه بالطلب على العملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد مكونها وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة وعليه يمكن القول بأن الطلب الفعلي على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج المخطط وبناءا على الطلب المستقبلي على السلع والخدمات(محمد وحسين، 2008، ص49).

2-3-2. محددات الطلب على العمل:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب عل بالعمل و أهم هذه العوامل هي:

- **الطلب على منتجات لعامل**:الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على منتجات العامل لذلك فإن أي زيادة في الطلب على المنتجات التي يشتر كالعامل في إنتاجها تؤدي إلى زيادة في الإنتاج و بالتالي زيادة الطلب على العمل و العكس صحيح.(إسماعيل، 1988، ص 383).
- **الإنتاجية الحدية**: كلما زادت الإنتاجية الحدية للعامل كلما زاد الطلب على العمل، وكذلك مم ايعمل على رفع الإنتاجية الرعاية الصحية، الاجتماعية و النفسية فالمسكن غير الصحي و سوء الحالة النفسية تجعل العامل مكتئباً، وهذا منشأنه أن يقلل من الكفاءة الإنتاجية، فينخفض الطلب على العمل.
- **معدل الأجر** :

الأجرباعتبارهتكلفةاستخدامعنصرالعملبالنسبةللمشروعاتفيعتبرمنالعواملالأساسيةالتيتحددالطلبعلىالعملوبالتاليحجمالعمالةفيالاقتصاد.

- **مستوى الطلب الكلي في سوق المنتجات**:يرتبط حجم الإنتاج ارتباطا طردياً بمستوى الطلب الكلي،فالتغيرات في مستوى العمالة لا تعكس دائماً التغيراتفيالأجرولكنهايمكنأنتكونانعكاسلمايطرأعلىحجمالطلبفيسوقالمنتجاتمنتغيرات.ففيحالةالانتعاشالاقتصاديشجععلىزيادة الإنتاج و بالتالي الطلب على العمل إضافي لتمويل هذه الزيادة و العكس صحيح في حالة الانكماش الاقتصادي.
- **الاستثمار**: يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في البلد، حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة.
- **التطورالتكنولوجي**: إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجابا على الطلب على الأيدي العاملة وذلك حسب نوع التطور المحقق، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأسالمالفيالعمليةالإنتاجيةفهذايؤديالإحلالعنصررأسالمالمحلعنصرالعملفيالعملية الإنتاجية

وبالتالي ينخفض الطلب على العم، و العكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بسبب ارتفاع نسبة مدخلات العمل في الإنتاج.(لعريفي، 2011، ص 21).

3- مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

3-1.تعريف النمو الاقتصادي:

التعريف 1: النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. (محمد، إيمان وعلي، 2007، ص 73).

التعريف 2: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المضطردة الطويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد فهي زيادة دورية وليست مضطردة، وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي، ويعبر عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الدخل، وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو. (مايكل ومحمد إبراهيم، 1999، ص 455).

التعريف 3: يعرف النمو الاقتصادي على انه التغير (الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان. (نعيم الله، 2006، ص 527)

التعريف 2: وحسب (Kindle berger 1958) فان التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من السلع والخدمات في فترة معينة، مع توافر تغيرات التكنولوجية والتقنية والتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاءها. (هدروق، 2017، ص 39)

3-2. محددات النمو الاقتصادي:

3-2-1. اليد العاملة: يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم و التدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.

3-2-2. رأس المال: وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر أخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات تقنية، ويتكون رأسمال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البني المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأس مالية أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايتها اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاك)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه. (محمد ومحمد عبد الجليل، 2009، ص 58).

3-2-3. التقدم التقني: ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع. فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لان هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي. فيوجد مثلا الترابط بين النظام القانوني المجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع. ومن هنا يتبين لنا أن المعرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

لوحدها لا تكشف لنا محددات النمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي.(نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان، 2006، ص 44).

4-واقع الطلب على العمل وأثره في النمو في الدول العربية:

4-1. تحليل تطور القوى العاملة في الدول العربية:

عرفت القوة العاملة في الدول العربية تصاعد بوتيرة أسرع من الأقاليم الآخرة، وهذا يعود إلى طبيعة التركيبية للمجتمع مجتمع العربي وسياساته المختلفة، الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول الاتي:

الجدول1 : تطور القوة العاملة في الدول العربية محل الدراسة سنة 1990-2017 (بالآلاف)

البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الجزائر	6484	7847	8930	10042	11137	11799	11937	12106
السودان	5478	6914	7727	8581	9303	10559	10847	11150
عمان	557	806	786	950	1398	2275	2409	2544
الكويت	879	759	987	1154	1611	2194	2229	2253
البحرين	216	257	305	453	714	778	816	865
اليمن	2565	3483	4226	4719	5369	6010	6256	6437
السعودية	5045	5631	6403	7978	9834	12992	13431	13834
المغرب	7668	8755	9775	10736	11553	12357	12542	12714
مصر	15786	17872	20449	23825	28163	30077	30469	31149
تونس	2533	2933	3241	3457	3806	4061	4083	4110
قطر	273	296	338	543	1340	1872	1929	1974
موريتانيا	585	673	795	917	1056	1234	1273	1313
لبنان	781	908	1026	1328	1512	2086	2164	2208
جزر القمر	95	110	128	147	171	199	205	211

المصدر: منإعداد الباحثينبالاعتماد بيانات البنك الدولي

من خلال ملاحظة الجدول رقم 1 يظهر جليا التزايد المستمر للقوة العاملة من سنة إلى أخرى وهذا لوحظ في جميع الدول العربية يرجح أن الأمر يعود إلى الطبيعة السكانية لدول العربية (محل الدراسة) بحيث النسبة الأكبر لتركيبة العمرية هي من فئة شباب نتيجة تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذهالدول.

الشكل 1: نسبة القوة العاملة بالنسبة إلى العدد الإجمالي لسكان في الدول العربية

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

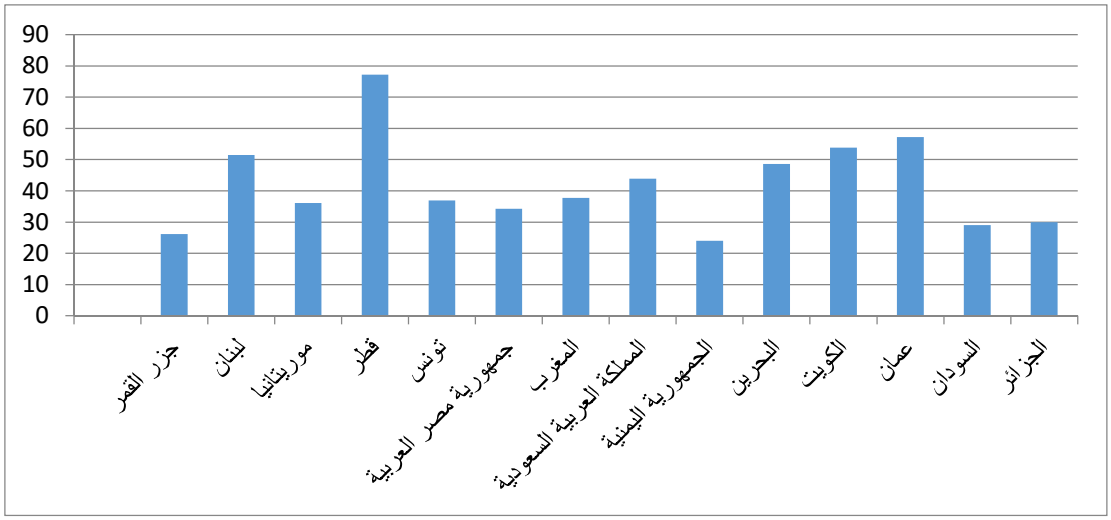

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل1 يتبين لنا أن الدولة التي تحتوي على أكبر نسبة القوة العاملة بالنسبة لعدد السكان هي دول الخليج تتصدرهم قطر بنسبة 77.13% في سنة 2017 ثم تأتي عمان، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية بنسبة 57.25%،53.86%،48.56%،43.88% على التوالي، وهذا النسب المرتفعة للقوة العاملة في هذه الدول (الدول النفطية) نتيجة النقلة الحضارية الكبيرة والنمو في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، أدت ضروريات هذه البلدان من أجل تنفيذ خططها تنموية بالاستعانة بقوة عاملة وافدة من دول عربية أخرى وأجنبية مؤهلة ومدربة وقادرة على تنفيذ هذه البرامج وفي نفس الصياغ نرى دول عربية تعاني من هجرة القوة العاملة المؤهلة مثل دول شمال إفريقيا ومصر بدرجة أولى.

4-2. تطور الطلب على العمالة في الدول العربية:

في نهاية القرن العشرون وبداية القرن الحادي والعشرون عرفت الدول العربية تطور اقتصادي في مختلف المجالات يستدعى توفير يد عاملة، من خلال هذا الجدول سنتعرف تغيرات الطلب على العمل خلال السنوات 1990-2016.

الجدول 2:جدول تطور الطلب على العمل في الدول العربية 1990-2016 (بالآلاف)

البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
الجزائر	5202	5658	6269	8505	10023	10477	10564
البحرين	213	254	301	447	706	769	806
عمان	464	670	631	767	1140	1908	2011
تونس	2154	2516	2732	3011	3311	3443	3474
السودان	4693	5904	6637	7336	8094	9186	9426
اليمن	2309	2957	3736	3959	4413	5006	5243
مصر	14308	15853	18608	21156	25628	26227	26782
المغرب	63708	6750	8445	9555	10501	11158	11187
موريتانيا	531	603	714	823	949	1112	1144
السعودية	4703	5310	6108	7499	9283	12264	12692
جزر القمر	76	88	102	117	136	160	164

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

لبنان	714	835	936	1220	1418	1957	2023
قطر	271	295	334	534	1335	1868	1924
الكويت	870	744	979	1131	1582	2121	2168

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول 2 أن الطلب على العمل في تزايد مستمر في كل الدول العربية من سنة إلى أخرى، فالتطور الاقتصادي والحضاري الذي عرفته هذه الدول خلال فترة الدراسة جعل من المنطقة العربية ورشة لتنفيذ برامج تنموية في مختلف المجالات، كما نجد أن سياسات التشغيل متشابهة في هذه الدول لأن جلها تقوم بتطبيق برامج لزيادة الطلب على العمل وامتصاص عدد أكبر من البطالة، غير أن هذا العدد من الطلبات على العمل متفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول النفطية تستقطب نسب أكبر من غيرها حيث عرفت استثمارات أكثر نتيجة ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة مما ساعدها على تطبيق برامج تنموية أكثر، ونفس الأمر بالنسبة لدول الأخرى فهي أيضا تشهد تطور في الطلب على العمل بنسب أقل إلا أنه موجود. أما بالنسبة إلى النمو الاقتصادي فهو يتطور بوتيرة متذبذبة بعكس الوتيرة التي يتطور بها الطلب على العمل.

الشكل 2: معدلات نمو الناتج المحلي الخام

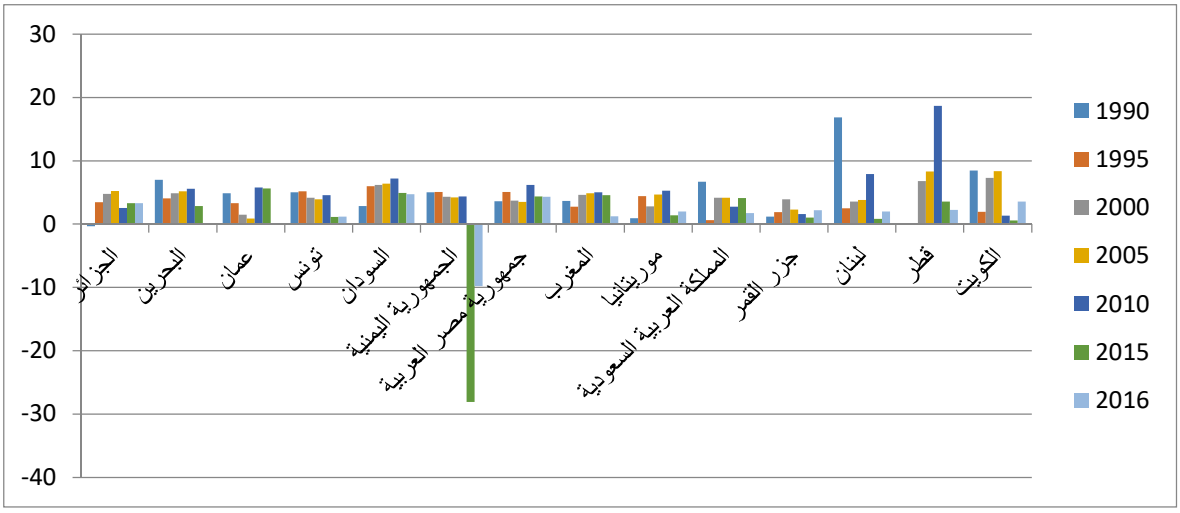

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل2 أن معدلات النمو متذبذب في الفترة محل الدراسة فهناك فترات يرتفع فيها معدل النمو في الناتج المحلي مثل دولة لبنان والبحرين والكويت والسعودية في الفترة من 1990إلى 1995فهو يتراوح من 6% إلى أعلى معدل لدولة لبنان 16% و هناك فترات أخرى عرفت ارتفاع في الناتج المحلي الخام في دول غيرها مثل قطر مصر السودان بمعدلات متفاوتة وهذا التغير لم يواكب الطلب على العمل متزايد فالأمر يعود إلى تأخر التطور التكنولوجي الذي له التأثير على النمو وكذلك اليد العاملة الغير مؤهلة بالإضافة إلى أن جل طلبات العمل في الدول العربية هي من القطاع العمومي ومعظمها في مجال الإدارة.

5-دراسة تحليلية قياسية لأثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي لحالة الجزائر:

5-1.تحليل تطور الطلب على العمل خلال الفترة 1990-2016:

الشكل 3: تطور الطلب على العمل خلال الفترة 1990-2016

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

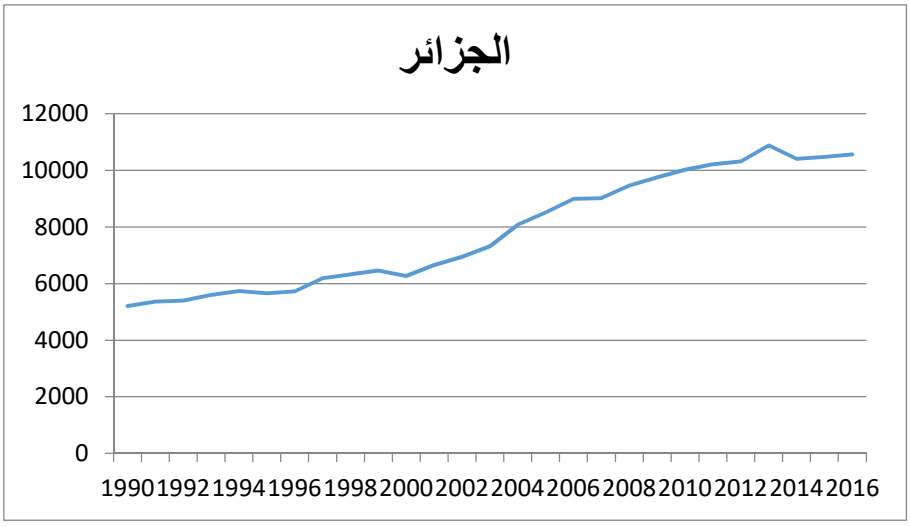

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل 3 نلاحظ أن الطلب على العمل يتطور بطريقة مستمرة رغم أن هناك بطيء إلى تراجع قليل في السنوات 1994 إلى 1995 إلا أن لوحظ ابتداء من سنة 2000 إلى زيادة كبيرة ففي سنة 2015 بلغ نسبة العاملين الأكثر من 15سنة فأكثر 37.1% مسجلة ارتفاعا 0.7 مقارنة بسنة 2014 وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع في نسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت ب 1.3% حيث انتقلت من 12.3% إلى 13.6% خلال نفس الفترة.

2-5. تحليل واقع عمل في الجزائر حسب القطاعات:

تتطور العمالة في الجزائر عبر مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل غير متكافئ إذ تتميز بتفاوتات كبيرة وغير منتظمة فهناك قطاعات عرفت تغيرات ونمو سريع أكبر من أخرى، وهذاما سنفسره في الجدول الآتي:

الجدول 3: تطور العاملة في مختلف القطاعات (بالآلاف)

السنوات	العاملون في الصناعة (%)	العاملون في الزراعة (%)	العاملون في الخدمات (%)
2000	23,89999962	21,89999962	54,20000076
2001	24,20000076	21	54,79999924
2002	24,5	20,79999924	54,70000076
2003	24	21,10000038	54,90000153
2004	26,10000038	20,70000076	53,20000076
2005	27,10000038	17,20000076	55,70000076
2006	28,10000038	16	55,90000153
2007	29,5	15	55,5
2008	30,60000038	14,19999981	55,09999847
2009	33,59999847	13,5	52,90000153
2010	33,90000153	12,5	53,59999847
2011	32,70000076	11	56,29999924
2012	33,70000076	11,5	54,79999924
2013	34,40000153	11,5	54,09999847

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

53,79999924	11,39999962	34,79999924	2014
53,5	11,39999962	35,09999847	2015
54,40000153	11	34,59999847	2016
54,70000076	10,80000019	34,5	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بيانات البنك الدولي

ومن الواضح أن القطاع الثالث، أي قطاع الخدمات (الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة) هو الأكثر استقطابا خلال العشرية الأخيرة أكثر (من نصف الطبقة المشغلة)، ولكن يجب التنبيه إلى أن مجال النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب، بينما جانب السياحة يعاني من تدهور ثم. ويأتي في المرتبة الثانية مجال البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 إلى سنة 2019 (العمل بالبرنامج الخماسي 2015-2019) بمثابة ورشة كبيرة، أي في مجال تشييدا بنى التحتية أو في مجال البناء. ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع على مدى الخماسية المقبلة، خاصة في ظل تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية. ومن جهة أخرى يشهد قطاع الصناعة تطور محتشم في زيادة طلبات العمل مما يدل على نقص النمو بهذا القطاع. كما نجد أن قطاع الفلاحة يشهد تراجعا مستمرا خلال الفترة نفسها، وهو ما يدل على ضعف الجاذبية في هذا القطاع وتناقص نموه، رغم محاولات الحكومة لنهوضبهاذين القطاعين (الصناعة-الزراعة) في الخماسيين الحالي والسابق وهذا ماينبأ في الوقت نفسه بمخاطر اقتصادية في الأمدين المتوسط والبعيد، وبالتالي لابد من إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية الخاصة.

5-3. دراسة قياسية لأثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي حسب القطاعات في الجزائر:

5-3-1.نتائج تقدير نموذج (SUR):إن الدالة التي تم اعتمادها في معرفة سلوك النمو في القطاعات الاقتصادية في الجزائر هي دالة الإنتاج المحلي الخام لكل قطاع كمتغير تابع والمتغير المستقل هو الطلب على العمل في كل قطاع في السنة(t) والاستثمار في كل قطاع.

اعتمد على نوعين من البيانات (بيانات السلاسل الزمنية ومقاطع العرضية) على مستوى القطاعات الاقتصادية في الجزائر من الفترة (2000-2016) وتم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء ومنشورات قانون المالية والبنك الدولي،واقتصر التقدير للقطاعات الثلاثة وهي (الخدمات، الزراعة الصناعة).

وتم تقدير معالم (OLS)و(SUR) باستخدام برنامج Eviews.9 والدالة أخذت الشكل التالي:

$$lpib_{it} = \beta_{0i} + \beta_{1i} lI_{1it-1} + \beta_{1i} ldt_{1it-1} + u_{it} \dots\dots\dots$$

$$i = 1, \dots\dots,3 \qquad t = 1,2 \dots\dots 26$$

$lpiba_{it}$: الانتاج المحلي الخاص بقطاع الفلاحة.

$lpibi_{it}$: الإنتاج المحلي الخاص بقطاع الصناعة.

$lpibz_{it}$: الإنتاج المحلي الخاص بقطاع الخدمات.

$ldta_{it}$: الطلب على العمل في السنة (t)في قطاع الفلاحة

$ldti_{it}$: الطلب على العمل في السنة (t)في قطاع الصناعة

$ldts_{it}$: الطلب على العمل في السنة (t)في قطاع الخدمات

lIa_{it}: الاستثمار في السنة (t)في قطاع الزراعة

lIi_{it}: الاستثمار في السنة (t)في قطاع الصناعة

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

lIs_{it}: الاستثمار في السنة (t)في قطاع الخدمات

5-3-2. تقدير البيانات:تم تقدير معالم الدوال أثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي في كل قطاع على بصورة منفصلة مستعملة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وتبين أن تقدير بعض المعالم لا تتفق وتحليل الإحصائي وسياق النظرية الاقتصادية، لذلك تم توظيف البواقي الناتجة لتقدير (p) ثم إعادة تقدير المعالم المنظومة لدوال أثر طلب على العمل على النمو الاقتصادي حسب القطاعات وفق أسلوب Zeller.

الجدول 4: مصفوفة الارتباط بين البواقي

	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
قطاع الفلاحة	1.00000		
قطاع الصناعة	0.741266 0.0000	1.000000	
قطاع الخدمات	0.518681 0.0056	0.412049 0.0327	**1.00000** .....

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

من خلال هذه المصفوفة يتبين لنا ان الاحتمالية أقل من 0.05 وهذا يدل على وجود ارتباط بين البواقي الناتجة عن تقدير النماذج الخاصة بالقطاعات الثلاثة.

ولاختبار وجود الفرضية الارتباط الذاتي فإن قيمة χ^2مساوية إلى 55.6831 أي أكبر من الجدولية لدرجة حرية 3 تمثل عدد القطاعات ومستوى الدلالة 0.05 اي قبول الفرض العدم والتي تنص على كفاءة استخدام نموذج SUR.

الجدول أدناه يمثل بعض المؤشرات الاحصائية والاقتصادية التي تم الحصول عليها من تطبيق منظومة المعادلات القيمة المضافة للعمل الغير مرتبطة ظاهريا.

الجدول5 : تقدير منظومة معادلات القيمة المضافة للعمل باستخدام نموذج SURوOLS

القطاع	المعلمة	OLS		SURE	
		التقدير	التباين	التقدير	التباين
الزراعة	β_{11}	-3.9185	2.4733	-3.8584	1.7524
	β_{12}	0.3832	0.1117	0.2196	0.07683
	β_{13}	1.0972	0.3740	1.1818	0.2609
الصناعة	β_{21}	0.6026	10.4647	7.1082	8.5637
	β_{22}	-0.1348	0.1168	-0.2297	0.09736
	β_{13}	0.7538	1.4635	-0.1356	1.1978
الخدمات	β_{31}	-14.8406	4.4517	-15.9829	3.3241
	β_{32}	0.21013	0.09141	0.1013	0.06555
	β_{33}	2.5692	0.5566	2.7343	0.4145

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.9

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

إن تطبيق منظومة معادلات الانحدار غي مرتبطة ظاهريا في دمج بين بيانات السلاسل الزمنية للقطاعات الاقتصادية تعطي تقديرات أكثر كفاءة ومعنوية من التقديرات الناتجة باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للمعادلة المنفصلة (للقطاع)، كما أظهرت نتائج البحث وبشكل كمي من خلال الارتباطات الذاتية والمتزامنة للحدود العشوائية قوة الترابط بين القطاعات الاقتصادية، ويستنتج من ذلك تأثر النمو الاقتصادي للقطاعات ببعضها وبتالي تشابكها وتداخلها فيما بينها، من جهة أخرى فإن هذا التشابك بين قطاعات الاقتصاد الجزائري ينتج عنه عدم صلاحية أسلوب المعادلة المنفصلة للقطاع في تقدير معالم دالة تأثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي مما يستدعي الدمج بيانات السلاسل الزمنية للقطاعات الاقتصادية واستخدام منظومة (SUR) في عملية التقدير.

كما أظهرت نتائج التطبيق أن الطلب على العمل (إجمالي العمال) يعد متغيرا مهما في الاقتصاد ككل وفي القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، إذ يعتبر في كل من قطاع الزراعة والخدمات عنصرا مهما أكثر من قطاع الصناعة، بحيث أعطت الدراسة النتائج الآتية:

عند زيادة عامل واحد في قطاع الزراعة فإن النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي للقطاع ب 1.1818% عند مستوى المعنوية 5%ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الخدمات فتأثيره موجب ومعنوي فعند زيادة عامل في القطاع يزيد النمو الاقتصادي للقطاع ب 2.73%، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فتأثير الطلب على العمل جاء سالب وغير معنوي مما يشير إلى ضعف تأثير زيادة الطلب على العمال في هذا القطاع بسبب اعتماده على التكنولوجية بشكل خاص.

6–الخاتمة:

أخذ موضوع العمل اهتماما منذ القدم على جميع المستويات الفردية والحكومية، حيث يعد من أهم عناصر الإنتاج، كما يعد الطلب على العمل من المواضيع التي تستدعي الدراسة من أجل معرفة حركية الإنتاج ووضع الخطط المناسبة على المدى البعيد.

من خلال دراستنا تطرقنا إلى واقع الطلب العمل في الدول العربية، وذلك بتحليل تطور القوة العاملة وتطور طلب على العمل في الدول محل الدراسة، حيث تبين لنا أن القوة العاملة تتطور بصفة مستمرة في جميع الدول، أما طلب على العمل فهو متفاوت من دولة إلى أخرى، إلا أنه متزايد باستمرار في جميع الدول.

كما تم الاشارة الى الجزائر كحالة خاصة بدراسة الطلب في النمو الاقتصادي حسب القطاعات باستخدام منظومة معادلات الانحدار غير مرتبطة ظاهريا SUR في الدمج بين السلاسل الزمنية لقطاعات الاقتصاد الجزائري تعطي تقديرا أكثر كفاءة ومعنوية من طريقة المربعات الصغرى العادية لكل قطاع على حدا، كما تبين لنا أن تأثير الطلب على العمل في النمو الاقتصادي جاء موجب ومعنوي بالنسبة لقطاع الزراعة والخدمات وجاء العمل في قطاع الصناعة سالبا.

6–1. النتائج:

القوة العاملة في تطور مستمر في جميع الدول العربية على المستوى الكلي وبالنسبة إلى التطور السكاني لكل الدول أما الطلب على العمل فقد كان متفاوت من دولة إلى أخرى والدول الخليجية كانت لها الحصة الأكبر من طلبات العمل بالإضافة إلى دول أخرى تعاني من مشكل هجرة اليد العاملة على رأسها دول شمال إفريقيا، والأمر لم يكن مشابها بالنسبة لنمو الاقتصادي فقد كان يرى تذبذبات في جميع الدول العربية وفي هذا صياغ عملت الدول العربية على وضع برامج ومؤسسات تهدف إلى استحداث مناصب عمل جديد من أجل زيادة إنتاج ورفع النمو الاقتصادي.

حظيت الجزائر بخصوصية وذلك بدراسة تحليلية كلية لواقع الطلب على العملكما شملت على دراسة قياسية لأثر الطلب على العمل في النمو الاقتصادي للمدة (1990–2016) على مستوى القطاعات باستخدام نماذج الانحدار غير مرتبطة

ISSN : 2437-0975
EISSN : 2710-818X

ظاهريا (SUR)، وتوصلت النتيجة إلى وجود أثر موجب لطلب على العمل في النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة والخدمات أما الصناعة فأثره جاء سالب وغير معنوي، بحيث القطاع يرى، أنه يعتمد على التكنولوجيا بكثرة.

6-2. التوصيات:

حتى يعرف النمو الاقتصادي زيادة مستمرة بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي والذي يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية منها اليد العاملة ومن أجل توليد مناصب شغل، نرى من الضرورة:

- العمل على تدعيم برامج لتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة وتشغيل العاملين لحسابهم وذلك لمواجهة ظاهرة البطالة.
- إقامة مؤسسات التي تعمل على تقديم الخدمات والتسهيلات والدعم المؤسسي والفني بما في ذلك التدريب وتقديم المشورة من قبل الخبراء.
- دعم مبادرات الأعمال وبرامج الاقتراض الميسر للمنشآت الصغيرة.
- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة، خاصة بالنسبة للشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد التكنولوجية العليا، وجعله مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى وذلك بإيجاد صيغ للدراسات والتمويل والمتابعة وتصريف المنتوجات.

المراجع:

1. بلال خلف سكرنه، **أخلاقيات العمل**، دار المسير لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 26.
2. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 43.
3. بوحفص مباركي. (2004)، **العمل البشري**، دار الغرب لنشر والتوزيع، الجزائر (وهران)، 2004، ص 136.
4. مدحت قريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2009، ص 31.
5. اسماعيل محمد هاشم، **مبادئ الاقتصاد التحليلي**، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، لبنان، 1988، ص 49.
6. منى الطحاوي، **اقتصاديات العمل**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995، ص 383.
7. لعريفي عودة، **محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2011، ص 21.
8. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، 2007، ص 73.
9. مايكل إبدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية**، دار المريخ لنشر، السعودية، 1999، ص 455.
10. نعيم الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، طبعة 2، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، 2006، ص 527.
11. أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر والرأسمال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى (دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال افريقيا)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2017، ص 39.
12. محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أوسينه، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الاولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2009، ص 58.
13. نزار سعد الدين العيسى، **ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 44.